المجلة التربوية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

العدد 158

الأبعاد التعليمية في قانون رعاية المعاقين رقم 8 لسنة 2010 بدولة الكويت: دراسة تحليلية مقارنة

د. زينب عبدالرضا عباس - د. حامد جاسم السهو

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 810 X

Online ISSN: 3005-6292

العدد 158 المجلد 40

رمضان 1447 هـ - مارس 2026 م

Doi: 10.34120/joe.v40i158.817
https://orcid.org/0000-0003-0489-6046

الأبعاد التعليميـــة في قانـــون رعاية المعاقيـن رقم 8 لسنة 2010 بدولة الكويت: دراسة تحليلية مقارنة

د. زينب عبدالرضا عباس[1] د. حامد جاسم السهو[2]
كلية التربية الأساسية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

الملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة الشق التعليمي من قانون رعاية المعاقين الكويتي 2010/8 بالمواثيق والاتفاقيات الدولية، لاختبار مدى انسجامها وشموليتها مع التوجهات الدولية، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق القانون 2010/8 فيما يخص الشق التعليمي والحلول المقترحة للتغلب على التحديات المعوقة لتطبيق القانون. **المنهجية:** اعتمدت الدراسة المنهجَ التفسيري باستخدام المقابلات شبه المقيدة مع المختصين بالتعامل مع قوانين الإعاقة (الجانب التعليمي). وقد أُجريت المقابلة مع اثنين من نواب مجلس الأمة الكويتي لتمثيل الجانب التشريعي من القوانين، وأحد التربويين (وكيل وزارة) من وزارة التربية، وأحد الأكاديميين (أستاذ دكتور) من كلية التربية الأساسية. كما أُجري تحليل متعمق للوثائق كالقانون 2010/8، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقانون الأفراد ذوي الإعاقة. **النتائج:** أظهرت نتائج الدراسة وجود انسجام بين الأطر القانونية في الكويت مع المعايير والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحقوق الإعاقة، خصوصاً في سياق الحقوق التعليمية. كما أظهرت النتائج وجود تحديات كبيرة في تطبيق قانون رعاية المعاقين الكويتي رقم 8 لسنة 2010؛ ما يستدعي إعادة النظر في السياسات والإجراءات التعليمية المتبعة. **الخلاصة:** قدم الباحثان مجموعة من التوصيات، ومن أهمها تبني إستراتيجية وطنية متكاملة، ووضع رؤية واضحة عن تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن يصدر قانون مختص بتعليم ذوي الإعاقة منفصل عن القانون 2010/8.

الكلمات المفتاحية: التربية الخاصة، القانون والتعليم، قانون الإعاقة، الأشخاص ذوو الإعاقة.

1 أستاذ التربية الخاصة المشارك، كلية التربية الأساسية. **الإيميل:** za.abbas@paaet.edu.kw

2 أستاذ التربية الخاصة المشارك، كلية التربية الأساسية. **الإيميل:** hj.alsahow@paaet.edu.kw

- سُلم البحث في 2024/3/19، أجيز للنشر في 2024/5/12.

المقدمة

يسهم إصدار القوانين والتشريعات في تنظيم وضبط العلاقات الاجتماعية في الدول كافة، بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات الأشخاص، فالمجتمعات الأكثر نضجاً هي التي يكون لديها قوانين وتشريعات واضحة فضلاً عن الحرص على تطبيقها، والالتزام بها. لذلك تزايد الاهتمام دوليّاً بحقوق ذوي الإعاقة من جميع النواحي، فكثير من الدول بها تشريعات لحماية حقوق هذه الفئات، كما أنها تدعم الأنظمة والمؤسسات التي تقدم الخدمات لهم. كما تعطي الدول مزيداً من الاهتمام لتشريع قوانين تنظم مجال التربية الخاصة، وذلك بسبب أن الفئات التي تندرج تحت قوانين التربية الخاصة متنوعة، وأكثر تعقيداً من طلبة التعليم العام (الذوادي، 2020). وعلى سبيل المثال، تأتي التربية الخاصة في مقدمة أولويات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية (Hammel, 2009)، ويعدّ قانون الأفراد ذوي الإعاقة التعليمية IDEA من القوانين الأمريكية التي انبثق منها الكثير من المبادئ والممارسات المرتبطة بمجال التربية الخاصة، لذلك فهو يعدّ أساس القوانين والتشريعات العالمية. ويعدّ هذا القانون فيدراليّاً، وقد تم إقراره في الأصل سنة 1975، ولكن في سنة 2004 أُعيد مراجعته، وتعديله. وبموجب هذا القانون، يتعين على المدارس تقديم خدمات التعليم الخاص للطلاب من خلال خطط التعليم الفردية (IEPs). بالإضافة إلى ذلك، تطلب القانون من المدارس أن تضمن لكل طالب تعليماً مجانيّاً مناسباً (FAPE) في البيئة الأقل تقييداً (LRE). ويتكون القانون من أربعة أجزاء رئيسة: الجزء الأول هو الأحكام العامة، ويتناول الجزء الثاني الأطفال في سن المدرسة الذين تراوح أعمارهم بين 3 و21 عاماً، أما الجزء الثالث فيتناول التدخل المبكر (من الولادة حتى سن الثانية)، ويتناول الجزء الرابع الأنشطة الوطنية لتحسين تعليم الأطفال ذوي الإعاقة (IDEA, 2023).

ومن جهة أخرى، يختلف اهتمام الدول العربية بالتربية الخاصة من دولة إلى أخرى، نظراً لجهد كل دولة، ومدى اهتمامها بذوي الإعاقة. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد عزز إعلان حقوق الإنسان لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 الإيمان الجماعي بأن ذوي الإعاقة لهم الحق في الحصول على الرعاية الشاملة، ومنها حق التعليم وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع (المادة 22 والمادة 23) (General of Gulf Cooperation Council, 2015). وتناولت دراسة (Al-Hendawi et al., 2023) وضع تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في دول الخليج العربي، وذلك من

خلال تحليل القوانين والسياسات والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة في مجال التعليم، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دول الخليج العربي تلتزم بتعليم ذوي الإعاقة، وإن كانت بحاجة إلى مزيد من النمو والتقدم، كالتطوير في برنامج إعداد معلم التربية الخاصة، وتدريب المعلمين وزيادة مهاراتهم من خلال التطوير المهني المستمر.

كما تسعى دول الخليج العربي إلى تطوير التعليم لذوي الإعاقة بهدف تقديم أفضل الخدمات التعليمية بما يتناسب مع القوانين العالمية لذوي الإعاقة ومنها قانون IDEA؛ لذلك، سعت دراسة قام بها (خوجة وآخرون، 2023) إلى تقديم تصور مقترح لتطوير الأنظمة الداعمة لحقوق الطلبة ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، في ضوء القوانين الأمريكية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك اهتماماً واضحاً وتطوراً ملحوظاً في مجال تعليم ذوي الإعاقة، كما أن معظم قوانين المملكة العربية السعودية الخاصة بالتربية الخاصة منبثقة من قوانين الولايات المتحدة الأمريكية كقانون IDEA؛ ولاحظ الباحثون غياب الأساس القانوني أو الإجراءات القانونية التي تؤدي إلى عدم الالتزام بأنظمة التربية الخاصة.

ومن المهم أن يكون لدى العاملين مع ذوي الإعاقة معرفة وفهمٌ بقوانين وأنظمة التربية الخاصة؛ لما له من أثر إيجابي على ممارساتهم. وقد هدفت دراسة الذاودي (2020) إلى الكشف عن مدى معرفة العاملين مع ذوي الإعاقة بالقوانين والتشريعات في مجال التربية الخاصة، ومدى التزامهم بتطبيقها في المملكة العربية السعودية. وأكدت نتائج الدراسة أن المعلمين والمشرفين ليس لديهم برامج تأهيلية بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالتربية الخاصة، وأنهم غير متمكنين من أنظمة وتشريعات التربية الخاصة. لذلك أوصت الدراسة بضرورة زيادة وعي المعلمين والمشرفين بقوانين التربية الخاصة، وذلك من خلال برامج وآليات التنمية المهنية المستمرة.

قانون رعاية المعاقين في دولة الكويت

تهتم الدول كافة بقضايا الإعاقة؛ لضمان حقوقهم، من خلال توفير خدمات رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، وتعدُّ دولة الكويت من الدول الرائدة في خدمة ورعاية فئات التربية الخاصة بهدف تمكينهم من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير فرص تعليم تناسب قدراتهم وإمكاناتهم. كما أن الدستور الكويتي اهتم بجميع أطياف

المجتمع، وتحقيق مبدأ المساواة بين الجميع، كما في المادة 29 التي نصت على المساواة بين أطياف المجتمع في الحقوق والواجبات بما فيها توفير حق التعليم للجميع، ومن ضمنها الأشخاص ذوو الإعاقة، وذلك من خلال دعم المؤسسات الحكومية والأهلية (مجلس الأمة الكويتي، 2023).

وتأكيداً على ذلك، فقد صدر القانون رقم 11 لسنة 1965 في شأن التعليم الإلزامي على فئة الأطفال المعاقين؛ حيث بينت المادة الرابعة الالتزام بتعليم ذوي الإعاقة، والانتظام في مدارس التربية الخاصة، أو ما يماثلها من المعاهد التي تُنشئها وزارة التربية لذوي الإعاقة. ولم تقتصر الجهود الحكومية على ذلك، بل أصدرت قوانين متتالية لرعاية الفئات الخاصة، ومنها القانون رقم 49 لسنة 1996، بشأن رعاية ذوي الإعاقة، ويتكون من 23 مادة، وأُنشئتْ هيئة مستقلة تسمى المجلس الأعلى لشؤون المعاقين برئاسة وزير الشؤون. أما ما يخص الشق التعليمي في القانون فقد نصت المادة الثالثة على أن: "تقدم الخدمات المنتظمة والمتكاملة والمستمرة للأشخاص المعاقين في المجالات: التربوية والثقافية في جميع المراحل الدراسية، بما يتناسب مع قدرات المعاق البدنية والعقلية" (المحامي، 2017)، إلا أن هذا القانون كان بحاجة إلى المراجعة وإعادة النظر فيه وإجراء التعديلات التي تناسب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في ذلك الوقت، خصوصاً الجانب التعليمي. هذا ما أكدته دراسة العنزي (2012) التي هدفت إلى الكشف عن واقع تعليم الطلبة ذوي الإعاقة وأهم المشكلات التعليمية التي تواجههم، وذلك من خلال إبراز جهود مجلس الأمة الكويتي. وأظهرت نتائج الدراسة الاهتمام الحكومي بتعليم ذوي الإعاقة، ولكن هناك بعض المشكلات التي تواجه تعليم التربية الخاصة. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في صياغة التشريعات والقوانين الخاصة بذوي الإعاقة، ومنها القانون 49/1996، بالإضافة إلى القيام بحملات توعية في المجتمع، وتوسيع الخدمات التي تقدم لجميع فئات الإعاقة.

وبعد تقييم القانون 49 لسنة 1996، وإعادة صياغته بما يتلاءم مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، صدر قانون رعاية المعاقين رقم 8 لسنة 2010 ليكفل الحقوق والخدمات التي تقدم لذوي الإعاقة؛ كالخدمات التأهيلية والتعليمية والاجتماعية والمهنية بالإضافة إلى المزايا والإعفاءات المقدمة لهم، وتعزيز اندماجهم بالمجتمع. كما استُبْدِل المجلس الأعلى لشؤون المعاقين بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

بموجب هذا القانون، وتحت إشراف النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء (الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، 2023).

واختص الفصل الثالث من القانون بالجانب التعليمي (حقوق ذوي الإعاقة)، حيث حددت المادتان التاسعة والعاشرة منه الحقوق التي تلزم الحكومة بتقديم الخدمات التعليمية، ونصت المادة 9 على أن: "تلتزم الحكومة بتقديم الخدمات التعليمية والتربوية والوسائل التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولفئتي بطيئي التعلم وصعوبات التعلم على قدم المساواة مع الآخرين في التعليم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة من الاتصال واللغة والتدريبات اللازمة، وتوفير الكوادر التربوية والمهنية المتخصصة، ورفع كفاءتها ومنحها الحوافز المادية والمعنوية". كما نصت المادة التاسعة على أنه: "يراعى في جميع الاختبارات التعليمية والمهنية أو اختبارات الاعتماد التي تقدمها الجهات الحكومية أو الأهلية حقوق واحتياجات ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم وبطيئي التعلم، وتلتزم الحكومة بتوفير الوسائل السمعية والمرئية اللازمة والضمانات الكافية لخلق مناخ مقبول لمساعدتهم على استكمال تعليمهم. وتقوم وزارة التربية بتوفير دورات تدريبية لكافة المعلمين في المدارس الحكومية لاكتشاف حالات صعوبات التعلم وبطء التعلم، وكيفية التعامل معها حسب احتياجات كل منها. كما تتكفل الهيئة بتكاليف الاختبارات الخاصة بتقييم بطء التعلم وصعوبات التعلم، على أن تلتزم وزارة التربية بتوفير المراكز المتخصصة بهذه الاختبارات". في حين نصت المادة العاشرة على ضرورة أن: "تتخذ الحكومة جميع الترتيبات الإدارية والتنظيمية الفعالة والمطلوبة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم وبطيئي التعلم في جميع مراحل التعليم المختلفة ضمن مناهج تعليمية وتأهيلية بما يتناسب مع قدراتهم الحسية والبدنية والعقلية، ويؤهلهم للاندماج في المجتمع والعمل والإنتاج" (الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، 2023).

مشكلة الدراسة

يُعد الاهتمام بضمان الحقوق المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة مطلباً ضرورياً لتحقيق مزيد من الرعاية لهم في جميع الجوانب، خاصةً الجانب التعليمي، لذلك صار الاهتمام بحقوق ذوي الإعاقة بحاجة إلى نظرة خاصة، بهدف ضمان تطبيق قانون الإعاقة بالطريقة الصحيحة ليتوفّر لهذه الفئات التعليم المناسب. ولهذا زاد

الاهتمام دوليّاً ومحليّاً بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فحرصت دولة الكويت على ضمان حقوقهم، وآخر قانون صدر يخص ذوي الإعاقة كان قانون 8 لسنة 2010، ونص على حقوق وامتيازات عديدة لذوي الإعاقة في مجالات عديدة، ومنها مجال التعليم (المادتان 9 و10). ومن هذا المنطلق، وفي ظل حرص دولة الكويت على حقوق ذوي الإعاقة، اهتمت هذه الدراسة بالقوانين والتشريعات المنظمة لتعليمهم، ومدى ملاءمتها للقوانين والتشريعات الدولية. وعليه، تتبلور مشكلة الدراسة في السعي لبلوغ إجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – ما مدى تناغم الجانب التعليمي في القانون 2010/8 مع القوانين والاتفاقيات الدولية؟

2 – ما مدى الالتزام بتطبيق الجانب التعليمي في القانون 2010/8؟

3 – ما العقبات التي تحول دون تطبيق الجانب التعليمي من القانون 2010/8؟

4 – ما التصور المقترح لمواجهة العقبات التي تحول دون تطبيق الجانب التعليمي من القانون 2010/8؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لضمان تطبيق قانون رعاية المعاقين 2010/8 بالطريقة الصحيحة، وذلك من خلال:

1 – مقارنة قانون رعاية المعاقين رقم 8 لسنة 2010 مع المواثيق والاتفاقيات الدولية.

2 – معرفة وجهة نظر المختصين والخبراء في إعداد وتنفيذ هذا القانون.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

تسهم هذه الدراسة في إثراء مجال البحث العلمي، من خلال مناقشة قانون الإعاقة رقم 8 لسنة 2010، وبيان مدى اهتمام القانون بالجانب التعليمي لذوي الإعاقة، ومدى تناغمه وانسجامه وشموليته مع التوجهات الدولية. كما تركز على أحد

الموضوعات المهمة دوليّاً ومحليّاً، وهو تقييم الجانب التعليمي من القانون 2010/8 بما يتوافق مع احتياجات ذوي الإعاقة.

الأهمية التطبيقية:

تفيد نتائج الدراسة صُناع القرار في مراجعة القانون ليُوائم خصائص واحتياجات الطلاب من الفئات الخاصة. كما تساعد توصيات ومقترحات هذه الدراسة أصحاب القرار (المختصين والمشرعين) في تمكينهم من تطبيق قانون رعاية المعاقين بالطريقة المناسبة.

محددات الدراسة

محددات موضوعية: اقتصرت الدراسة على تعرف واقع الجانب التعليمي للقانون 2010/8 لدولة الكويت من وجهة نظر المختصين بالتعامل مع قوانين الإعاقة وبالأخص الجانب التعليمي.

محددات بشرية: اقتصرت الدراسة على أعضاء مجلس الأمة الكويتي (اللجنة التعليمية ولجنة ذوي الإعاقة)، باثنين من نواب مجلس الأمة الكويتي لتمثيل الجانب التشريعي من القوانين، ومسؤول تنفيذي (وكيل وزارة) من وزارة التربية، وأستاذ جامعي من كلية التربية الأساسية.

مصطلحات الدراسة

قانون رعاية المعاقين 2010/8: قانون كويتي يحتوي على عشرة فصول، كل فصل يتضمن عدداً من المواد بمجموع 72 مادة، وذلك بهدف حماية حقوق ذوي الإعاقة (الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، 2023).

الأشخاص ذوو الإعاقة: هم الأشخاص الذين يعانون اعتلالات دائمة أو جزئية في قدراتهم العقلية، أو التعليمية، أو الاجتماعية، أو الانفعالية، أو الجسمية؛ بحيث تعوق مشاركتهم في المجتمع (الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، 2023).

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على البحث النوعي باتباع المنهج التفسيري، سعياً للإجابة عن أسئلة البحث، ويقدم البرادايم التفسيري interpretative Paradigm فرصة ثمينة للكشف عن المعرفة الفردية بشكل تفصيلي وعميق (Pring, 2000)، والذي يستند أنطولوجيّاً إلى الفلسفة البنائية الاجتماعية التي تؤمن بمبدأ المعرفة الفردية Individual knowledge. وتؤكد البحوث التفسيرية، وفقاً لـ(Greetz, 1973)، على أهمية الاستكشاف الشامل والغني لآراء الأفراد، مع التركيز على التعمق، بدلاً من الاعتماد على البيانات الإحصائية العريضة القابلة للتعميم. ويتناسب هذا المنهج مع أهداف الدراسة المبنية على الكشف عن الطبقات المعقدة لموضوع الدراسة، حيث إن التجربة الإنسانية الغنية لا يمكن أن تُفهم بشكل كامل من خلال التحليل الإحصائي وحده (Denzin & Lincoln, 2005). وتركز الدراسة على تجارب وتصورات المشاركين للوصول إلى فهم شامل للظواهر الاجتماعية المدروسة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف استُخدِمت الأساليب النوعية، مثل المقابلات شبه المقيدة مع مجموعة متنوعة من المختصين وأسلوب تحليل المحتوى. ويتضمن تصميم البحث النطاق الصغير Small Scale؛ ما يبرز فعالية هذه الأساليب في استعراض خصوصيات الحالات الفردية بشكل دقيق (Cohen et al., 2000).

عينة الدراسة

اختيرت عينة هذه الدراسة بطريقة قصدية؛ لضمان تمثيل شامل للمختصين باختلاف أدوارهم في مجال قوانين الإعاقة، وتمثلت في أربعة من المعنيين بالتعامل مع قوانين الإعاقة، خصوصاً الجانب التعليمي. اشترك في هذه الدراسة اثنان من نواب مجلس الأمة الكويتي لتمثيل الجانب التشريعي للقوانين الخاصة بموضوع الدراسة، أحدهما عضو باللجنة التعليمية، والآخر عضو بلجنة ذوي الإعاقة. واشتملت العينة على تربوي يشغل منصباً بدرجة وكيل وزارة بوزارة التربية في دولة الكويت، وحاصل على الدكتوراه في مجال التربية الخاصة؛ ليمثل الجانب التنفيذي للقوانين الخاصة بتعليم الأفراد ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى مشاركة عضو هيئة تدريس بدرجة أستاذ دكتور متخصص في مجال الإعاقة من قسم التربية الخاصة بكلية التربية الأساسية في دولة الكويت، ليمثل الجانب الأكاديمي والعلمي.

جدول 1

البيانات الديموغرافية للمختصين

الرقم	المجال	المسمى الوظيفي	مدة المقابلة المسجلة	مكان المقابلة
1	تشريعي	عضو لجنة ذوي الإعاقة – مجلس الأمة الكويتي	18:54	المكتب الخاص للعضو بمجلس الأمة الكويتي
2	تشريعي	عضو اللجنة التعليمية – مجلس الأمة الكويتي	28:18	المكتب الخاص للعضو بمجلس الأمة الكويتي
3	تنفيذي	درجة وكيل وزارة	23:18	المكتب الخاص بالوكيل في مبنى وزارة التربية
4	أكاديمي	أستاذ دكتور	26:32	المكتب الخاص في كلية التربية الأساسية

أجريت المقابلات بعد أخذ الموافقات، والاطلاع على الغرض من الدراسة وأهدافها، ثم أجريت وفق مواعيد اختارها الضيوف، وكان المتوسط الزمني للمقابلة 22 دقيقة تقريباً. وعلى الرغم من عدم تحفظ الضيوف عن الإفصاح عن أسمائهم الأصلية باستثناء ضيف واحد، إلا أن الباحثَيْن ارتأيا عدم الإفصاح عن هوياتهم لإعطائهم مساحة أكبر للتعبير عن آرائهم وتوجهاتهم الشخصية. ولذلك استخدم المسمى الوظيفي في أثناء عرض وتحليل النتائج، بدل أسمائهم الحقيقية؛ فقد يؤدي استخدام أسمائهم إلى انتهاك مبادئ السرية؛ وفقاً لجمعية البحوث التعليمية البريطانية (BERA)، لذا حرص الباحثان على احترام الحقوق الخصوصية للمشاركين فيما يتعلق ببياناتهم (British Educational Research Association, 2004).

أدوات الدراسة

أولاً - المقابلات شبه المقيدة

اعتمدت الدراسة على المقابلات شبه المقيدة للتعامل مع أسئلتها البحثية، باتباع تعريف (2002) Robson، الذي يبرز طبيعتها المرنة والمتكيفة. ويسمح هذا النهج بتعديل تسلسل المقابلة، وإضافة أو حذف الأسئلة حسب الحاجة. وتؤكد Wellington (2000) على أن المقابلات تسمح باستكشاف عميق لأفكار وآراء المُقابلين. وكانت الطريقة

المختارة مناسبة بشكل خاص لاستقصاء الموضوعات المحددة، مما قدم رؤى حول دوافع وفهم الفاعلين الرئيسين المشاركين في الظاهرة المدروسة، كما يشير (2004) Bryman ، ويوفر هذا التفاعل المباشر مع حاملي المعرفة وضوحاً في دراسة وتقصي القضايا المعقدة، معتمداً على المعلومات المباشرة بدلاً من المراقبة البسيطة.

وتعدُّ مقابلات الخبراء مصدراً قيماً للبيانات النوعية، حيث تسهم في كشف التفاصيل الدقيقة والآراء التي يصعب الوصول إليها من خلال الأدوات الكمية مثل الاستبانات. ولذلك تؤدي مقابلات المشرعين والتربويين والأكاديميين دوراً مهمّاً في تركيز الضوء على القضايا المتعلقة بقوانين الإعاقة. ولهذا السبب استُخدم أسلوب المقابلة شبه المقيدة، حيث أُجريت المقابلات مع أشخاص مرتبطين ارتباطاً مباشراً بتلك القوانين، ويحملون آراءً وتوجهات متنوعة.

وسُجلت المقابلات صوتيّاً بعد أخذ الموافقة من الضيوف، وعرض الموضوع وأسئلة المقابلة عليهم، وتوضيح الغرض من المقابلة. وتكونت أسئلة المقابلة من 12 سؤالاً، مقسمة على أربعة محاور؛ هي: بيانات الضيف ومهامه فيما يخص قانون الإعاقة، واقع الخدمات التعليمية للفئات الخاصة، الجانب التعليمي من قانون الإعاقة الكويتي، التطبيق والتحديات المعوقة للقانون.

ثانياً - تحليل الوثائق Documents' Analysis

يُعد تحليل المحتوى منهجية واسعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية لفحص البيانات النصية بشكل منهجي، في سياق تحليل القوانين الكويتية المتعلقة بالإعاقة، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة. ويقدم تحليل المحتوى إطاراً منهجيّاً ودقيقاً لاكتشاف الأنماط والمواضيع والتفاصيل ضمن الوثائق القانونية والنصوص الرسمية (Krippendorff, 2018).

من خلال تصنيف وتحليل محتوى هذه الوثائق بشكل منهجي، يمكن الحصول على رؤى قيمة حول الخطاب السائد وأولويات السياسة، والأطر القانونية المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة في دولة الكويت.

ويشمل تحليل المحتوى عدة خطوات رئيسة، تبدأ بتحديد الوثائق ذات الصلة بأهداف البحث، ومنها جمع القوانين الكويتية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة، كما هو موضح بجدول 2.

جدول 2

الوثائق المستخدمة في الدراسة

الرقم	الوثيقة	المصدر	المحتوى	السنة
1	القانون 8/2010	مجلس الأمة الكويتي – دولة الكويت	72 مادة	2010
2	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	50 مادة	2006
3	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	30 مادة	1948
4	قانون الأفراد ذوي الإعاقة التعليمية (IDEA)	قانون أمريكي	4 أجزاء	2004

وتعدُّ هذه الوثائق هي المصادر الرئيسة لبيانات التحليل. وبعد ذلك تُحدَّد فئات الترميز أو الموضوعات، بناءً على أسئلة البحث وأهدافه. وعلى سبيل المثال، فقد تتضمن فئات الترميز أحكاماً تتعلق بالتوفر، والتسهيلات، وسياسات التعليم شاملة للجميع، وغيرها. وبمجرد تحديد فئات الترميز يُحلَّل محتوى الوثائق نصيّاً بشكل منهجي، وتُخصّصُ الترميزات للمقاطع أو الأقسام ذات الصلة. وتشتمل هذه العملية على التحليل الموضوعي Thematic analysis الذي يرتكز على تحليل مُعمق للمفاهيم الرئيسة والمواضيع المتكررة. ومن خلال هذه العملية النمطية والتحليلية النظامية، تحدد الأنماط والاتجاهات والثغرات داخل الأطر القانونية المتعلقة بحقوق المعاقين في دولة الكويت.

وعلاوة على ذلك، يتيح تحليل المحتوى إجراء تحليلات مقارنة عبر أنواع مختلفة من الوثائق (على سبيل المثال: القوانين المحلية مقابل المواثيق والاتفاقات الدولية)، وبذلك يمكن ملاحظة مدى تطابق القوانين الكويتية مع المعايير الدولية الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة (Neuendorf, 2016)، والكشف عن الأطر القانونية السائدة وأولويات السياسة والتحديات التنفيذية التي تواجه ذوي الإعاقة (Patton, 2015).

إجراءات الثقة Trustworthiness:

تشير "الثقة" في سياق البحث إلى مصداقية النتائج، وموثوقيتها، وقابلية التأكيد، ونقلها من سياق إلى آخر. فهي وسيلة بديلة عن اختبار الصدق وثبات الكمية، وتعمل على ضبط عملية البحث النوعي ونتائجه وتأكيد صحته (Guba & Lincoln, 1989; Mertens, 2010) وعليه اتُّخِذت الإجـراءات الآتية لتحقيق مصداقية عالية لأدوات وتطبيقات الدراسة:

1 - **المحتوى Content**: مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة على سبيل المثال لا الحصر: دراسة الذاودي (2020)، ودراسة خوجة وآخرين (2023).

2 - **البناء Construction**: تحكيم وفحص أسئلة المقابلة من قبل ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس في قسم التربية الخاصة لإبداء الرأي وتنقيح النسخة الأولية. ليتم عمل تعديلات بناءً على توصيات المحكمين.

3 - **التنوع أو التثليث Triangulation**: ويقصد بها تنوع مصادر جمع البيانات أو أدواتها (Mertens, 2010)، حيث إن هذه الدراسة لم تعتمد على أداة واحدة، بل تبنَّتْ أداتين، هما تحليل المحتوى للوثائق المتعلقة بتعليم ذوي الإعاقة، والمقابلات الشخصية مع المختصين.

4 - **المصداقية Credibility**: وذلك بتبنِّي أسلوب فحص العضو Member checks، وهو يهدف إلى السماح للمشاركين بمراجعة النتائج النوعية، وتأكيد المعنى لاستجاباتهم في أثناء التحليل أو بعده (Cho & Trent, 2006)، وتحقق ذلك من خلال إرسال نسخة إلكترونية للمقابلة المفرغة لصاحب الشأن للمراجعة والمصادقة على الأفكار والعناصر المستخلصة من المقابلة.

5 - **الموثوقية Dependability**: وهي نظير الثبات (Guba & Lincoln, 1989)، ففي البحوث النوعية يتعين توثيق مراحل إجراء الدراسة، وكذلك جميع التغيرات التي قد تطرأ في أثناء جمع البيانات لتكون متاحة وموثقة للقراء.

تحليل البيانات

في المرحلة الأولية من الدراسة، حُوِّلتْ جميع المقابلات المسجلة والوثائق إلى نص مكتوب. ولضمان صحة البيانات، حُوِّلت الوثائق باللغة الانجليزية إلى اللغة

العربية. وقد التزمنا في تحليل البيانات المحولة بعملية منهجية محددة من قبل (Taylor-Powell & Renner, 2023)؛ وقد اختيرت لبساطتها وفعاليتها العملية في تحليل البيانات النوعية. وشملت المرحلة الأولى قراءة شاملة للمحاضرات، وتسجيل الانطباعات الأولية. وكانت هذه الخطوة أساسية للحصول على فهم شامل لجودة البيانات، وتعرُّف القيود الكامنة بها.

وتركزت المرحلة التالية على تنظيم نظامي للبيانات، بما يعزز كفاءة وسهولة الوصول إلى عملية التحليل. وبعد ذلك خضعت البيانات لعملية تصنيف، باستخدام فئات محددة مسبقاً وفئات مستحدثة. واستُخدمت الفئات المحددة مسبقاً، استناداً إلى الموضوعات المحددة في جدول المقابلات والملاحظات، مع إضافة موضوعات جديدة ظهرت خلال مرحلة التشفير. وقد أسهم هذا الجمع بين النهجين في تسهيل تصنيف شامل للبيانات.

بعد ذلك، تقدم التحليل إلى تحديد العلاقات بين الرموز، وشمل ذلك تلخيصاً للأفكار الرئيسة داخل كل فئة، وتحديداً لتكرار الرموز للوقوف على المواضيع الشائعة، وكشف التزامن المستمر لرموز معينة. وكان اختيار الطريقة المناسبة للتحليل مرهوناً بالخصائص الفريدة للبيانات.

وفي المرحلة النهائية من التحليل، جُمِعت النتائج، مع التأمل في آثارها الأوسع، واستخلاص رؤى ودروس جديدة. واستدعت هذه العملية التفسيرية التفكير في أهمية النتائج؛ ما أسهم في تعزيز الفهم الأوسع لموضوع البحث. وضمان هذا النهج المنهجي لتحليل البيانات، المستند إلى مناهج (Taylor-Powell & Renner Miles, 2003) و(Huberman (1994 ، تحليلاً دقيقاً ومنهجيّاً للبيانات النوعية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

يستعرض هذا القسم نتائج الإجابة عن أسئلة البحث، وينقسم إلى جزأين رئيسين: يتناول الجزء الأول مواد القانون الخاصة بتعليم ذوي الإعاقة، ومقارنتها بالمواثيق والاتفاقات الدولية لاختبار مدى تناغمها وانسجامها وشموليتها مع التوجهات الدولية. في حين يتناول الجزء الثاني نتائج المقابلات مع الخبراء والمختصين في إعداد وتنفيذ تلك القوانين.

القانون الكويتي لذوي الإعاقة، والمواثيق الدولية:

من خلال تحليل المحتوى تمكنّا من إلقاء الضوء على جزء من القانون الكويتي الخاص بحقوق ذوي الإعاقة رقم 2010/8 (الجانب التعليمي) ومقارنته بثلاث اتفاقيات دولية أساسية تتعلق بالحقوق التعليمية للأشخاص من ذوي الإعاقة، هي: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، قانون الأفراد ذوي الإعاقة التعليمية (IDEA)؛ بهدف اختبار مدى تحقيق القانون لتلك الاتفاقيات الدولية. ولقد أظهرت إستراتيجية تحليل المحتوى خمس فئات رئيسة.

الوصول والتسهيلات Accessibility & Accommodation:

يتضمن القانون الكويتي رقم 2010/8 أحكاماً تتعلق بالوصول والتسهيلات المعقولة للأفراد ذوي الإعاقة في البيئات التعليمية، مما يضمن الوصول الجسدي إلى المدارس والفصول الدراسية والمرافق، بالإضافة إلى توفير التسهيلات اللازمة؛ مثل التقنيات المساعدة ومترجمي لغة الإشارة، أو إتاحة زمن إضافي للاختبارات. وقد أكدت المادتان 9 و12 على ضرورة توفير التسهيلات التعليمية والتكيفات اللازمة والكافية للطلاب ذوي الإعاقة وفقاً لاحتياجاتهم الفردية. ويجب أن تتماشى التسهيلات التعليمية مع متطلبات التعلم الخاصة بذوي الإعاقة لضمان تحقيق التعليم للجميع. وتشدد اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة (CRPD)، المادة 9، على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان الوصول إلى التعليم، بما في ذلك التسهيل المعقول. ويشدد قانون الأفراد ذوي الإعاقة التعليمية (IDEA) في الولايات المتحدة على توفير برامج تعليمية فردية (IEPs) مصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة لذوي الإعاقة، وضمان التسهيلات والخدمات الداعمة المناسبة.

سياسات التعليم الشامل Inclusive Education Policies:

يتضمن القانون الكويتي رقم 2010/8 أحكاماً تُعزز ممارسات التعليم الشامل (الفصل الثالث/ المادة 10)، بأن يتم تضمين الطلاب ذوي الإعاقة في البيئات التعليمية الرئيسة بقدر الإمكان. كما يؤكد الفصل الخامس المتعلق بالاندماج في المجتمع (المادة 22/ الفقرة 2) على تهيئة المناهج التعليمية والدينية والحياتية والرياضية لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة وتسهيل عملية الاندماج. بالإضافة إلى تشكيل الهيئة

العامة لشؤون ذوي الإعاقة التي تؤدي دوراً مهمّاً في تحقيق القانون على أرض الواقع، ومنها دمج ذوي الإعاقة في المجتمع (الفصل الثامن/ المادة 48/ فقرة 13).

وتركز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، في المادة 24، على التعليم الشامل، وضمان عدم استبعاد ذوي الإعاقة من النظام التعليمي العام، وتلقي الدعم اللازم داخل ذلك النظام. ويؤكد قانون تعليم جميع الأطفال المعاقين (IDEA) على توفير التعليم العام المجاني والمناسب (FAPE) في البيئة الأقل قيوداً، وتعزيز الاندماج والمشاركة لذوي الإعاقة.

خدمات الدعم Support Services:

ينص القانون الكويتي رقم 2010/8 في الفصل الثاني (مادة 4) على توفير خدمات الدعم في ثمانية مجالات، من بينها المجال التعليمي؛ كتوفير التقنيات المساعدة، وبرامج التعليم الخاص في جميع المراحل الدراسية. كما يؤكد في الفصل الثالث (المادة 9) على تدريب المعلمين لضمان تلقي الطلاب ذوي الإعاقة الدعم اللازم للمشاركة الكاملة في التعليم. وتتطلب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، المادة 24، توفير خدمات الدعم المناسبة، والكافية لتسهيل التعليم الفعّال لذوي الإعاقة. ويتطلب القانون IDEA في الولايات المتحدة توفير الخدمات ذات الصلة، مثل علاج النطق وعلاج الحركة والإرشاد، كجزء من FAPE لذوي الإعاقة.

عدم التمييز Non-discrimination:

يحتوي القانون الكويتي رقم 2010/8 على أحكام تضمن إتاحة الفرص المتساوية في التعليم للأفراد ذوي الإعاقة، وانخراطهم في المجتمع وفق مبدأ تكافؤ الفرص؛ كالمادتين 5 و9 والمادة 48 الفقرة 15. وتشدد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، المادة 5، على المساواة أمام القانون، حيث تتطلب من الأطراف الدولية منع جميع أشكال التمييز على أساس الإعاقة. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، المادة 26، على أن لكل شخص الحق في التعليم من دون تمييز، مشدداً على أهمية الوصول المتساوي إلى التعليم لجميع الأفراد.

الانخراط والمشاركة Participation & Involvement:

يحتوي القانون الكويتي رقم 2010/8 على أحكام تعزز المشاركة النشطة لذوي الإعاقة في عمليات اتخاذ القرارات التعليمية؛ ضماناً لسماع أصواتهم وتلبية احتياجاتهم. وتؤكد المادة 10 من القانون على حق ذوي الإعاقة في المشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية والثقافية والتعليمية. ويجب أن توفر الجهات المعنية الدعم اللازم لضمان إشراك الطلاب ذوي الإعاقة في الأنشطة التعليمية والمجتمعية بشكل كامل. وتشدد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، المادة 4، على مشاركة ذوي الإعاقة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا التي تؤثر في حياتهم، بما في ذلك التعليم. ويتطلب القانون IDEA في الولايات المتحدة مشاركة الأهل في وضع IEPs للطلاب ذوي الإعاقة، وضمان التعاون بين الأهل والمعلمين والطلاب أنفسهم في عملية التخطيط التعليمي.

ومن خلال مقارنة القانون الكويتي رقم 2010/8 مع اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة (CRPD)، وقانون ذوي الإعاقة التعليمية (IDEA)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) فيما يخص حقوقهم التعليمية، لاحظ الباحثان وجود تناغم بين الأطر القانونية في الكويت، والمعايير والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحقوق الإعاقة، خصوصاً في سياق الحقوق التعليمية. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة خوجة وآخرين (2023) التي توصلت إلى أن قوانين التربية الخاصة السعودية مشتقة من القانون IDEA الأمريكي. لذلك يعدُّ قانون الإعاقة الكويتي رقم 8 لسنة 2010 من أهم الأدوات التشريعية التي تهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة لذوي الإعاقة، وتعزيز الاندماج في المجتمع، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لهم من خلال ضمان حقوقهم التعليمية، وتوفير البيئة والدعم اللازمين والكافيين لضمان مشاركتهم الفعّالة في الحياة الاجتماعية والتعليمية.

تطبيق القانون والتحديات المعوقة:

في هذا الجزء نظهر نتائج المقابلات مع المختصين من المشرعين والتربويين لإلقاء الضوء على عدة جوانب تتعلق بالممارسات التعليمية الحالية، والتطبيقات المفروضة لتحقيق القانون، والتحديدات المعوقة لضمان حقوق ذوي الإعاقة وبطيئي التعلم وذوي صعوبات التعلم.

كفاية الممارسات التعليمية

قيّم المختصون كفاية الممارسات التعليمية على حسب نوع الخدمات المقدمة، والتي صنفت إلى أربع خدمات. ومن أقدم الخدمات المقدمة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة: خدمات المدارس النوعية الخاصة (20 مدرسة حكومية)، والتي لاقت استحسان معظم المشاركين؛ حيث قال عضو اللجنة التعليمية في مجلس الأمة إن: "التعليم النوعي المتمثل في مدارس التربية الخاصة يُعدّ من الخدمات السباقة لدولة الكويت، مقارنةً بالدول المحيطة، حيث تقدم خدمات جيدة لذوي الإعاقة"، "وزارة التربية غير مقصّرة من ناحية تجهيزات المدارس، وتوفير الخدمات المطلوبة، وتبلغ تكلفة الطالب 11 ألف دينار كويتي تقريباً، وهي تكلفة عالية؛ بسبب تزويد المدارس بكافة التجهيزات" (تنفيذي- مسؤول في وزارة التربية). وأكد المشاركون على أن خدمات التعليم النوعي عبر "المدارس الخاصة الحكومية للأشخاص من ذوي الإعاقة مناسبة" (أكاديمي- قسم التربية الخاصة). كما عبر المسؤول التنفيذي عن الجهود المبذولة، على الرغم من وصف تلك المدارس بمدارس العزل؛ لأنها تجمع كل فئة في مدرسة مخصصة، قائلاً:

"تقدم وزارة التربية كل قدراتها وطاقاتها في مدارس التعليم النوعي، وتقدم لهم مناهج التعليم العام بأساليب موائمة تتناسب مع طبيعة كل إعاقة. وتوفر معلمين يجيدون لغة الإشارة في مدارس الصم، وآخرين يجيدون لغة برايل في مدارس المكفوفين، كذلك توفر مختبرات ناطقة للمكفوفين وهكذا. وفي الجانب الاجتماعي يتوفر في كل مدرسة باحث اجتماعي واختصاصي نفسي لتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية، حسب نوع الإعاقة. وبالتالي فإن المدارس الحكومية النوعية تحقق بشكل جيد النمو المعرفي والاجتماعي للطلاب ذوي الإعاقة" (مسؤول تنفيذي - مسؤول في وزارة التربية).

أما الخدمة الثانية فتتمثل في برامج مدارس القطاع الخاص في 31 مدرسة؛ حيث تتبنى سياسة الدمج (22 مدرسة أجنبية و9 مدارس عربية)، وتباينت الآراء بين مستحسن وناقد. "الخدمات التي تقدمها المدارس الخاصة مكلفة جدّاً، وتأخذ مبالغ كبيرة من الدولة، ومردودها غير مقبول، وعليها ملاحظات كثيرة، ويمكن تطويرها" (أستاذ جامعي- قسم التربية الخاصة). بينما يرى المسؤول التنفيذي "أن المدارس الأجنبية تتبع مناهج خاصة، وتتباين تطبيقاتها على حسب البرنامج المتبع، أما المدارس العربية فتتبع سياسة الوزارة التي تطبقها في مدارسها الحكومية".

وأظهرت النتائج تحفظات كثيرة على الخدمة الثالثة، وهي الفصول الخاصة في المدارس العامة لفئة بطيئي التعلم، والخدمة الرابعة في مدارس صعوبات التعلم، ومن المفترض وفقاً للقانون أن تُقدِّم خدمات تعليمية خاصة بالدمج، إلا أن الواقع مختلف تماماً. وتندرج هذه الفئات تحت مسمى الإعاقة التعليمية، "وتصدر لهم شهادات بمسمى الإعاقة التعليمية من قبل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، وتتبع الوزارة آلية مختلفة معهم تخرج عن نطاق التعليم الخاص تحت مظلة وزارة التربية". وتتوافر خدمات فئة بطيئي التعلم "في مدارس التعليم العام الحكومي والخاص، ضمن فصول خاصة، يُقبل الطلاب فيها من الصف الثالث الابتدائي". أما فئة صعوبات التعلم "فتوجد مدرستان لهم، أُنشئتا لتدريب المعلمين ولتكونا نواة للمدارس الأخرى في مختلف المناطق التعليمية بالدولة، لكن هذه التجربة لم تتطور؛ حيث لم يفتح أفرع أخرى حتى الآن" (مسؤول تنفيذي – مسؤول في وزارة التربية). وأبدى المسؤول تحفظه حول هذه الخدمات، مؤكداً "أن هناك توجُّهاً عالميّاً نحو الدمج، ومن المفترض أن الطلاب ذوي صعوبات التعلم موجودون في الصفوف العادية، وتقدم لهم الخدمات التي يحتاجونها. فالخدمات تحتاج إلى تطوير، صحيح أن هناك آليات للتطوير، لكنها مازالت بطيئة" (مسؤول تنفيذي – مسؤول في وزارة التربية).

كما بين عضو لجنة شؤون ذوي الإعاقة في مجلس الأمة امتعاضه من هذه الخدمات؛ حيث قال: "هناك مشكلة في التطبيق؛ لأنه يعزز Labeling، والمقصود بها التسمية والتصنيف؛ حيث توجد أجنحة في المدارس خاصة للطلاب من فئة بطيئي التعلم، وهذه التسميات تناهض مفهوم الدمج". في حين أكد الأستاذ الجامعي أن "الخدمات التعليمية في الفصول الخاصة تُعد دمجاً جزئيّاً، لكنها تحتاج إلى تطوير ومراجعة". وأكد عضو اللجنة التعليمية على قصور خدمات الدمج، وحاجتها إلى تطوير وتحسين بالاستناد إلى الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بتطوير تلك الخدمات. "ففئة صعوبات التعلم لم يتم دمجها، ومكانها يجب أن يكون في الفصول العادية، مع توفير غرف المصادر والمعلمين المختصين، إلا أن هذا لم يحدث" (أستاذ جامعي– قسم التربية الخاصة).

المستوى لا يزال أقل من المأمول، هناك فوضى واضحة في قطاع الخدمات التعليمية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وهناك غياب واضح لدور الجهات الرقابية والإشرافية على هذه الخدمات. الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة هي الجهة

المسؤولة عن متابعة تطبيق القانون 2010/8، والقيام بدور الممول والمراقب في الوقت نفسه. هناك عبء وتداخل بين الاختصاصات داخل الهيئة؛ ما أدى إلى ضعف الرقابة على المؤسسات التعليمية؛ سواء لفئات بطيئي التعلم أو صعوبات التعلم، أو حتى الإعاقات الأخرى. حالياً المؤسسات التعليمية الخاصة بذوي الإعاقة هي مؤسسات ترفيهية لذوي الإعاقة، وليست تعليمية (مسؤول تشريعي – عضو لجنة الإعاقة في مجلس الأمة).

ويؤكد عضو لجنة شؤون ذوي الإعاقة في مجلس الأمة على عدم كفاية الممارسات التعليمية الحالية، واقتصارها على تطبيقات غير فعالة، بسبب تداخل التخصصات والأدوار بين المؤسسات المسؤولة، لذلك لم تتحقق القوانين الخاصة بتعليم ذوي الإعاقة التي نص عليها القانون 2010/8. لذلك يرى الباحثان أن هناك قصوراً في تطبيق القانون 2010/8، ويعزو الباحثان سبب ذلك إلى غياب الدور الرقابي عن تطبيق القانون، وعدم إلمام العاملين بالقانون 2010/8 مما يؤدي إلى عدم تطبيقه والالتزام به. وقد اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة "الذاودي" (2020) في أن العاملين مع ذوي الإعاقة لا يلتزمون بتطبيق أنظمة التربية الخاصة، وذلك بسبب عدم إلمامهم بهذه الأنظمة؛ ما يؤدي إلى عدم الالتزام بتطبيق القوانين (خوجة وآخرون، 2023).

تطبيقات الدمج

تبين من المقابلات مع مختلف الأطراف المعنية بتطبيق قانون التعليم لذوي الإعاقة في الكويت (2010/8) والمتعلق بالدمج التربوي، وجود قصور كبير في عملية تنفيذ مواد القانون المتعلقة بالجانب التعليمي، خاصة المادتان 9 و10. وعلى الرغم من وجود تطبيق نوعي للمدارس الخاصة "مثل مدارس الصم والمكفوفين والتوحد والإعاقات الفكرية والحركية؛ حيث تطبق القانون، وتوفر الخدمات التعليمية المنصوص عليها". (مسؤول تنفيذي – مسؤول في وزارة التربية)، إلا أنه يظهر أن فئات صعوبات التعلم وبطيئي التعلم لا تتلقى الدعم الكافي في المدارس العامة. وفي هذا السياق، أشار المسؤول التنفيذي إلى "نقص التدريب الموسع للمعلمين، وعدم توفير المعايير والموارد اللازمة لتلك الفئات" (مسؤول تنفيذي – مسؤول في وزارة التربية). فتطبيق قانون الدمج لذوي الإعاقة في الكويت يفتقر إلى الكفاءة، حيث يُظهر عدم توفير "الخدمات التعليمية الملائمة في المدارس العامة لفئات صعوبات

التعلم" (أكاديمي- قسم التربية الخاصة). وفي ظل "عدم توفير التدريب المناسب للمعلمين"، فإن تطبيق القانون يواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهدافه (مسؤول تنفيذي – مسؤول في وزارة التربية).

وبالنسبة للمادة 10 من القانون، فإن دمج الطلاب ذوي الإعاقة لم يتحقق. أما طلاب صعوبات التعلم فلا تقدم لهم المدارس العامة خدمات، وقد قلنا سابقاً: إن الوزارة وفرت مدرستين خاصتين بهم. وأما فئة بطيئي التعلم فيُقدّم لها خدمات دمج جزئية عبر فصول خاصة داخل بعض مدارس التعليم العام. ونعتقد بأن الدمج لم يتحقق بشكل جيد، وأن المادة 10 لم تفعّل (مسؤول تنفيذي – مسؤول في وزارة التربية).

ومن جهة أخرى، فقد أظهر البعض استحسانه لتطبيق المادة 9 من قانون فئة بطيئي التعلم، باعتباره شكلاً من أشكال الدمج، وأطلق عليه "الدمج الجزئي"، بينما رأى بعضهم الآخر أن هذا التطبيق لا يمثل المادة 9 من القانون 2010/8، وعليه مآخذ كثيرة. بينما أكد الأكاديمي في قسم التربية الخاصة على أن "المادة 9 من القانون تطبق بشكل مقبول لفئة بطيئي التعلم"، لكنه شكك في تحقيق المادة 10 بشكل كاف. وأشار إلى "ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لتعزيز الدمج وتطويره بشكل أفضل"، "وتوفير تعليم موائم لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة". (أستاذ جامعي- قسم التربية الخاصة). ولم يكن الشخص الوحيد الذي عبر عن قلقه إزاء عدم تحقيق المادة 10 بشكل كاف، بل اتفق الجميع على أن المادة 10 غير محققة، وأن هناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر في تطوير إستراتيجية واضحة لتحقيق الدمج التربوي بشكل أكبر.

ويمكن الاستشهاد بأقوال عضو لجنة شؤون ذوي الإعاقة التي لخصت استياءه من الوضع الحالي الذي يؤدي إلى انفصال ذوي الإعاقة عن زملائهم في التعليم العام، حيث قال: "التطبيق الحالي لقانون التعليم لذوي الإعاقة لم يحقق النجاح المطلوب"، و"الوضع الحالي يعمل على عزل ذوي الإعاقة في التعليم العام". ودعا إلى إعادة هيكلة القانون، وتفعيل الحقوق التعليمية لذوي الإعاقة بشكل أكثر فعالية. (تشريعي – عضو لجنة الإعاقة في مجلس الأمة).

الدمج لا يزال قاصراً جدّاً، على الرغم من أن القانون 2010/8 ينص بشكل واضح على أن تبذل الحكومة كل السبل في دمج أصحاب الإعاقات في التعليم العام. الوضع الحاصل حالياً هو على العكس تماماً، وهذا بسبب غياب إستراتيجية وطنية

واضحة للدمج. الوضع الحالي يدفع ذوي الإعاقة إلى الانعزال عن زملائهم في التعليم العام. (مسؤول تشريعي– عضو لجنة الإعاقة في مجلس الأمة). تؤكد نتائج هذه الدراسة مطابقتها لتقرير اللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) لعام 2019، الذي أشار إلى وجود مخاوف بشأن فعالية تطبيق خدمات التربية الخاصة في نظام التعليم في الكويت. من بين هذه المخاوف، عدم توفير الدعم الفردي للطلاب ذوي الإعاقة في مدارس الدمج، والتمييز لصالح النهج الطبي على حساب النهج الاجتماعي أو الحقوقي في تقييم الطلاب ذوي الإعاقة. يُؤكد التقرير على أهمية إعادة النظر في خدمات التربية الخاصة لتحديد النواقص ومن ثم معالجتها بشكل فعال.

وبناءً على هذه النتائج، يتضح أن هناك حاجة ملحة إلى إصلاحات جذرية في نظام التعليم لضمان تحقيق الدمج التربوي الشامل بشكل فعال. "فتجربة الدمج بنظام الفصول الخاصة يجب أن يتم تقييمها مرة أخرى لتعرُّف الأسباب التي جعلت وزارة التربية تتبنى هذا النظام". ويمكن "مراجعة المذكرة التفسيرية لقوانين الدمج، للنظر إلى مدى تطابق التنفيذ مع التفسير"، كما يمكن أن "نضيف مفاهيم الدمج العلمية، حتى نحدّ من التطبيقات التي لا تخدم الدمج" (مسؤول تشريعي – عضو اللجنة التعليمية في مجلس الأمة).

التحديات والإصلاحات

هناك تحديات كبيرة تواجه النظام التعليمي في دولة الكويت، منها نقص الموارد والوسائل الإلكترونية، وعدم توافر الكوادر الوطنية المتخصصة في مجال التعليم الخاص. وهذا يؤثر سلباً في جودة التعليم المقدم، ويعوق تحقيق أهداف القانون (مسؤول تشريعي – عضو اللجنة التعليمية في مجلس الأمة). فعدم "كفاية الكوادر المتخصصة في التعليم الخاص، ونقص المدارس التي تطبق شكلاً من أشكال الدمج يؤثر سلباً في الوصول إلى التعليم المناسب لذوي الاحتياجات الخاصة، ويعزز التفاوت في الفرص التعليمية" (مسؤول تشريعي – عضو لجنة الإعاقة في مجلس الأمة).

كما أظهر عضو لجنة الإعاقة استياءه من غياب الإستراتيجية الوطنية والرقابة الفعالة على تنفيذ القانون. وأشار إلى ضرورة إعادة هيكلة القانون، وتفعيل الإجراءات التنفيذية بشكل أكثر فعالية؛ لضمان تحقيق أهدافه بشكل فعال (مسؤول تشريعي –

عضو لجنة الإعاقة في مجلس الأمة). فالخدمات التعليمية "تعتمد على الاجتهادات الشخصية من قبل المسؤولين دون وجود إستراتيجية واضحة، مما يؤدي إلى عدم استقرار السياسات التعليمية وتبديلها بتغير الأفراد" (مسؤول تشريعي – عضو لجنة الإعاقة في مجلس الأمة). وتتفق وجهة نظر الأكاديمي في قسم التربية الخاصة مع المشرع في لجنة شؤون ذوي الإعاقة والمسؤول التربوي على "غياب الإستراتيجية الوطنية" وغيرها من "التحديات الكثيرة التي تواجه التعليم الخاص. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى تطوير الموارد البشرية والمادية، ووضع استراتيجيات وطنية لتعزيز الدمج" (أستاذ جامعي – قسم التربية الخاصة).

واتفق المختصون على وجود تحديات كبيرة في تنفيذ قانون التعليم لذوي الإعاقة في الكويت؛ ما يستدعي إعادة النظر في السياسات والإجراءات التعليمية المتبعة؛ لضمان تحقيق أهداف الدمج التربوي، وتوفير التعليم النوعي لجميع الطلاب. كما أن هناك حاجة إلى تعزيز التدريب للمعلمين، وتطوير المعايير والموارد لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة. كما يجب إصلاح القوانين المتعلقة بالتعليم لتوفير بيئة تعليمية شاملة وموائمة لجميع الطلاب، وضمان تحقيق أهداف الدمج التربوي بشكل فعّال.

وأكد المختصون على ضرورة النهوض بعملية الدمج في التعليم، وتحسين الخدمات التعليمية والخدمات المساندة لذوي الإعاقة؛ وذلك من خلال بذل إصلاحات متكاملة مبنية على وضع إستراتيجية وطنية، وتطبيق القوانين بفعالية، وتدريب المعلمين المختصين، وتحسين البنية التحتية والخدمات التشخيصية والتقييمية، والتنوع بطرح الخدمات التعليمية للطلبة ذوي الإعاقة (الشمري والعجمي، 2017؛ الشطي والمرسي، 2020).

ومن أبرز الإصلاحات التي اتفق عليها المختصون الحاجة إلى "رسم إستراتيجية تكون خارطة طريق لتطبيق الدمج، تتضمن إجراءات لتهيئة المجتمع التربوي، وتحسين البيئة التعليمية، وتدريب الكوادر التربوية، وتوعية المجتمع، وتوفير الإمكانيات بشكل فعّال" (مسؤول تنفيذي – مسؤول في وزارة التربية). وأكد المشرع في لجنة شؤون ذوي الإعاقة على هذه النقطة قائلاً: "لا يمكن التحدث عن دمج ما لم يكن هناك إستراتيجية وطنية واضحة للدمج. الاجتهادات الفردية في بعض المناطق التعليمية، أو في وزارة التربية تتغير بتغير المسؤول، وهذا الأمر لن يحقق نتيجة". "الإستراتيجية الوطنية للدمج هيئة نواة لتشريع القوانين، ووضع المفاهيم، وتحديد الواجبات، وغير ذلك من الإجراءات".

ولم يغفل المختصون عن الإصلاحات التشريعية؛ حيث أكدوا على ضرورة مراجعة القوانين المتعلقة بالخدمات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً قانون الدمج. وعلى سبيل التوضيح ذكر المشرع في اللجنة التعليمية أن "القوانين قابلة للتعديل بعد تطبيقها، ومن الممكن أن نحسنها ونطورها، ونضيف عليها بعد مراجعة التربويين؛ كالمعلمين والموجهين ومدراء المدارس الذين يزودوننا بالإفادات التي من خلالها نعالج التشريع ونحسنه" (مسؤول تشريعي – عضو اللجنة التعليمية في مجلس الأمة). كما أكد على هذا الأمر المسؤول التنفيذي قائلاً:

"القانون حين وضع كان خطوة رائعة، إلا أن آليات تنفيذه كانت بطيئة، ونلاحظ حالياً أن القانون الجديد أو المعدل أو المضاف عليه من قبل مجلس الأمة 2023 يؤكد على الحاجة للتوسع في خدمات الدمج. نحن بحاجة إلى قانون للتربية الخاصة، قانون يركز على الخدمات التعليمية منفصل عن قانون 2010/8 الذي يشمل جميع الحقوق والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو مظلة كبيرة، والتعليم يمثل جزءاً منه، ونحتاج إلى قانون خاص للتعليم يلزم الجهات التنفيذية بالعمل على تقديم خدمات تعليمية متكاملة ومفصلة، وبإذن الله سوف يرى النور قريباً؛ حيث إننا نعمل على إعداد مقترح للقانون" (مسؤول تنفيذي – مسؤول في وزارة التربية).

الجدير بالذكر أن المشرع في لجنة شؤون ذوي الإعاقة أتى بإفادة متوازية مع المسؤول التنفيذي تدعو إلى وجود قانون منفصل لتعليم الفئات الخاصة بعيداً عن القانون 2010/8، قائلاً:

"نحتاج إلى قانون منفصل خاص بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، يخرج عن عباءة قانون 2010/8، ويكون مخصصاً فقط لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتُحدد فيه التزامات الجهات المعنية، والحقوق التعليمية لذوي الإعاقة، ويوضح إستراتيجية الدولة وأهدافها في دمج أصحاب الإعاقات مع نظرائهم". (مسؤول تشريعي – عضو لجنة الإعاقة في مجلس الأمة). ووفقاً للتوصيات الصادرة عن دراسة Alansari (2018) ، يُشدد على ضرورة وضع رؤية جديدة لتعليم ذوي الإعاقة وتعزيز بيئة تعليمية شاملة في المدارس، وذلك لتحقيق تأثيرات إيجابية على تحسين أداء الطلاب من ذوي الإعاقة وتوفير فرص تعلم فعّالة لهم.

ولم يكتفِ المختصون بالتوصية بوضع إستراتيجية وطنية، وإصلاحات

تشريعية، بل قدموا سلسلة من الإصلاحات التنفيذية الشاملة؛ ابتداءً من إعداد المعلم في الكليات التربوية، وتجهيز الكوادر المختصة، وتحسين البنية التحتية لخدمات الكشف والقياس، وإنشاء مركز خاص بذلك، وتوفير الوسائل التكنولوجية اللازمة والخدمات المساندة؛ كالمعلم المساعد، وغرف المصادر، وتطوير الخطط الفردية للمدموجين، وإشراك المؤسسات والهيئات الفاعلة ذات الصلة، بعد تحديد أدوارها وواجباتها الرقابية أو التوعوية أو التنفيذية. وقد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Al-Hendawi et al., 2023) التي أوصت نتائجها بأن دول مجلس التعاون الخليجي تحتاج إلى مزيد من النمو والتقدم في مجال التربية الخاصة، وتطوير برامج إعداد المعلم، بما يتناسب مع قوانين الإعاقة.

الخلاصة والتوصيات

توصي الدراسة بإدخال / تبني العديد من التعديلات والإصلاحات، من خلال سياقات ومستويات مختلفة، ويمكن الاستعانة بنموذج ecosystem (كما هو موضح بالشكل الآتي) لتحديد التعديلات المطلوبة:

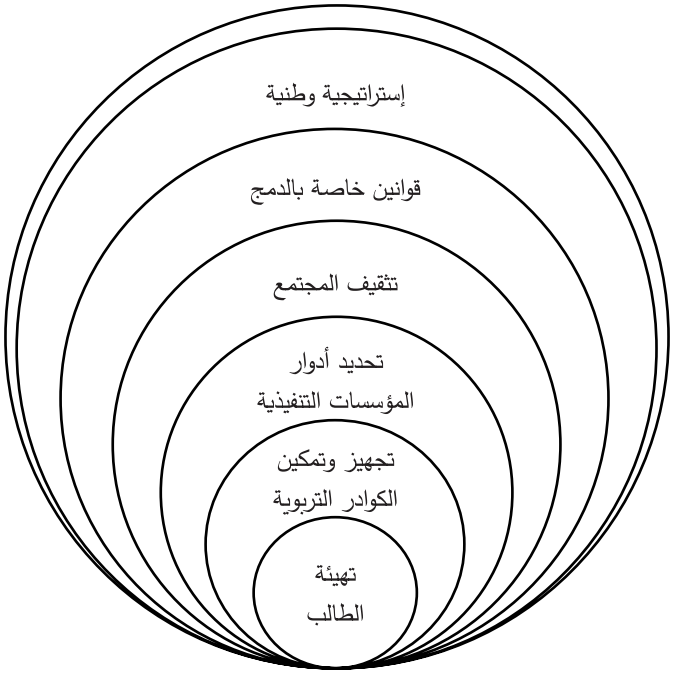

- الإستراتيجية الوطنية: تبي إستراتيجية وطنية متكاملة، تعكس رؤية واضحة عن تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إصدار قوانين خاصة بالدمج: ضرورة الإسراع في سن قانون مختص بتعليم ذوي الإعاقة منفصل عن القانون 2010/8.
- تثقيف المجتمع: ضرورة أن تقوم الهيئات والمؤسسات التعليمية بتوفير معلومات واضحة عن مجال التربية الخاصة؛ لتسهل عليهم فهم القانون وتطبيقه، فضلاً عن تهيئة مناخ ثقافي داعم لما تبذله الدولة.
- تحديد أدوار المؤسسات التنفيذية: ضرورة النظر بعين الاعتبار في إعادة هيكلة الأجهزة المعنية، بما يشمل إعادة تحديد الأدوار وتفعيلها (الرقابية– التنفيذية– التوعوية).
- تجهيز وتمكين الكوادر التربوية: من خلال إعداد كوادر متخصصة للتعليم الخاص، وتطبيق الخطة التربوية الفردية، وتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية، والكافية وإعداد اختصاصيين مؤهلين للتعامل مع طلبة التربية الخاصة، وتوفير برامج تأهيلية لتمكين الكوادر التربوية من تطبيق القانون، وضرورة التأكيد على ضمان التنمية المهنية المستدامة لكل الكوادر البشرية العاملة في هذا المجال.
- تهيئة الطالب: وذلك من خلال تأهيل ذوي الإعاقة للاندماج مع الطلاب العاديين، وتهيئة الطلاب العاديين عن طريق دورات تدريبية عن كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة.

المراجع

الذاودي، إبراهيم. (2020). مدى معرفة العاملين من الطلاب ذوي الإعاقة بقوانين وتشريعات التربية الخاصة. *المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، 4*(12)، 165–178. https://doi.org/10.33850/jasht.2020.101202

الشمري، زيد، والعجمي، معدي. (2017). الدمج للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة وتأثيره الاجتماعي من وجهة نظر المعلمين قبل الخدمة في كلية التربية بجامعة الكويت. *المجلة التربوية، 31*(124ج1)، 15–57.

الشطي، طارق، والمرسي، محمد. (2020). تقييم واقع الخدمات التعليمية المساندة لذوي الإعاقة بدولة الكويت. *المجلة التربوية، جامعة الكويت، 34*(136)، 11–36. https://doi.org/10.34120/0085-034-136-009

العنزي، مطلق. (2012). جهود مجلس الأمة الكويتي في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (دراسة تحليلية). *مجلة الطفولة والتربية، 11*(4)، 189–230.

الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة. (2023). *قانون الهيئة*. اطلع عليه بتاريخ 2023/9/15 من: https://www.pada.gov.kw/ar/authority-law/

خوجه، آلاء، والحسياني، مريم، والهذلول، ذكرى، والمحسن، أسماء. (2023). تصور مقترح لتطوير الأنظمة الداعمة لحقوق الطلبة ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية في ضوء القوانين الأمريكية. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل، 15*(54 ج2)، 49–85. https://doi.org/10.21608/SERO.2023.288835

مجلس الأمة الكويتي. (2023). الدستور. اطلع عليه بتاريخ 2023/11/4 من: https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37

موقع المحامي. (2017). *قوانين الكويت: قانون رقم 49 لسنة 1996 بشأن رعاية المعاقين (49/ 1996)*. اطلع عليه بتاريخ 2023/12/2 من: https://law.almohami.com/1996-49-

Alansari, A. (2017). *Inclusion of Students with Special Needs in Private Schools in Kuwait: Challenges that Face School Administrators*. Doctoral dissertation, Texas A& M University. Available electronically from https://hdl.handle.net /1969.1/187195

Alenize, M. (2012). The efforts of the Kuwaiti National Assembly in the field of education for people with special needs: analytical study (in Arabic). *Journal of Childhood and Education, 11*(4), 189-230.

Alshatti, T., & Almrsy, M. (2020). The Reality of Educational and Support Services for People with Disabilities in Kuwait (in Arabic). *The Education Journal, Kuwait University, 34*(136), 11-36. https://doi.org/10.34120/0085-034-136-009

Al-Shammari, Z., & Al-Ajami, M. (2017). Inclusion of students with special needs in public schools and its social effects from Kuwait University pre-service teachers' point of views (in Arabic). *The Education Journal, 31*(124 p1), 15-57.

Althawadi, I. (2020). How well people with disabilities know about special education laws and legislation (in Arabic). *The Arab Journal of Disability and Talent Sciences,* 4(12), 165-178. https://doi.org/10.33850/jasht.2020.101202

Al-Hendawi, M., Keller, C., & Khair, M. S. (2023). Special education in the Arab gulf countries: An analysis of ideals and realities. *International Journal of Educational Research Open*, *4*, 100217. https://doi.org/10.1016/j.ijedro.2022.100217

British Educational Research Association. (2004). *Revised ethical guidelines for educational research*. UK.

Bryman, A. (2004). *Social research methods*. 2nd ed. UK. Oxford University Press.

Cho, J., & Trent, A. (2006). Validity in qualitative research revisited. *Qualitative Research*, 6(3), 319–340. https://doi.org/10.1177/1468794106065006

Cohen, L., Manion, L., & Morrison, K. (2000). *Research methods in education* (5th ed.). USA: Routledge Falmer.

Denzin, N. K., & Lincoln, Y. S. (2000). *Handbook of qualitative research* (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage Publications

Geertz, C. (1973). *The interpretation of cultures: Selected essays*. Basic Books.

Guba, E., & Lincoln, Y. S. (1989). *Fourth Generation Evaluation*. SAGE. https://doi.org/10.1604/9780803932357

Hammel, C. A. (2009). *Faculty knowledge of disability law and its relationship to attitude, education and experience* (Order No. 3383886). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global: Health & Medicine; ProQuest Dissertations & Theses Global: Social Sciences; Psychology Database. (304894930). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/304894930?accountid=142908

IDEA: Individuals with Disabilities Education Act. (2023). *Statute and Regulations*. Retrieved on 5/10/2023 from: https://sites.ed.gov/idea/statuteregulations/

Khojah, A., Alyusayani, M., Alhthloul, T., & Almohsen, A. (2023). A Proposed Vision for the Development of Systems that Support the Rights of Students with Disabilities in the Kingdom of Saudi Arabia in the Light of American Acts (in Arabic). *Journal of Special Education and Rehabilitation, 15*(54 p2), 49-85. https://doi.org/10.21608/SERO.2023.288835

Krippendorff, K. (2018). *Content analysis: An introduction to its methodology*. Sage Publications.

Kuwait National Assembly. (2023). *Constitution* (in Arabic). Accessed on 11/4/2023 from: https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37

Lawyer. (2017). *Laws of Kuwait: Law No. 49 of 1996 regarding the care of the disabled (49/1996)* (in Arabic). Retrieved on 12/2/2023 from: https://law.almohami.com/1996-49-

Mertens, D.M. (2010). *Research and evaluation in education and psychology: Integrating diversity with quantitative, qualitative, and mixed methods* (3rd ed.). Sage Publications, Inc

Miles, M. B., & Huberman, A. M. (1994). *Qualitative data analysis: An expanded sourcebook* (2nd ed.). Sage Publications, Inc.

Neuendorf, K. A. (2016). *The content analysis guidebook*. Sage Publications.

Patton, M. Q. (2015). *Qualitative research & evaluation methods: Integrating theory and practice*. Sage Publications.

Pring, R. (2000). *Philosophy of educational research*. British Library Cataloguing-in-Publication Data.

Public Authority for Disabled Affairs. (2023). *Authority law* (in Arabic). Retrieved on 9/15/2023 from: https://www.pada.gov.kw/ar/authority-law/

Robson, C. (2002). *Real world research.* (2nd ed.): Blackwell Publishers.

Secretariat General of Gulf Cooperation Council. (2015). *GCC human rights declaration.* https://www.gccsg.org/enus/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/Human%20Rights/1453192982

Taylor-Powell, E., & Renner, M. (2003). *Analyzing qualitative data*. University of Wisconsin Extension.

UNCRPD (United Nations Committee on the Rights of Persons with Disabilities). (2019). *Concluding observations on the initial report of Kuwait (CRPD/C/KWT/1): committee on the rights of persons with disabilities*. Geneva: UN.

Wellington, J. (2000). *Educational Research: Contemporary Issues and Practical Approaches*. Burns & Oates. https://doi.org/10.1604/9780826449719

Wilkinson, D. (Ed.). (2000). *The Researcher's Toolkit: The Complete Guide to Practitioner Research.* Routledge. https://doi.org/10.1604/9780415215664

The Educational Aspects of the Disabled Care Law No. 8 of 2010 in the State of Kuwait: An Analytical Comparative Study

Dr. Zainab A. Abbas[1] **Dr. Hamed J. Alsaho**[2]
College of Basic Education - PAAET
State of Kuwait

Abstract

Objectives: The study aimed to analyze and compare the educational aspect of the Kuwait Disabled Care Law (No. 8/2010) with international charters and agreements to explore the extent of their consistency and comprehensiveness with international trends. The study also assessed the Law's educational implementation and proposed solutions to overcome its barriers to its implementation. **Methodology:** This study relies on the interpretative approach using semi-restricted interviews with two representatives of the Kuwaiti National Assembly to represent the legislative side of the law, an educator (undersecretary) from the Ministry of Education, and an academic (professor) from the College of Basic Education. An in-depth documents analysis, such as Law 8/2010, CRPD, UDHR, and IDEA was conducted. **Results:** The results showed that the legal framework in Kuwait is in compliance with international educational standards and agreements. On the other hand, there are major challenges in implementing the Kuwait Disabled Care Law 8/2010, which requires reconsidering educational policies and procedures to be followed. **Conclusions:** The researchers presented a set of recommendations, the most important of which is adopting an integrated national strategy and setting a clear perspective of the education of individuals with disabilities, and that a new Law should be enacted concerning the education of the disabled, apart from Law 8/2010.

Key words: Disability Law, Individuals with disabilities, Law and Education, Special Education.

1 Associate Professor of Special Education, College of Basic Education. **za.abbas@paaet.edu.kw**
2 Associate Professor of Special Education, College of Basic Education. **hj.alsahow@paaet.edu.kw**

- Submitted 19/3/2024, Accepted 12/5/2024.

د. زينب عبدالرضا عباس. حصلت على الدكتوراه في التربية من جامعة ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، 2014. **الاهتمامات البحثية**: الدمج، أساليب التدريس، الخطة التربوية الفردية، الفئات الخاصة، القياس والتقويم.

د. حامد جاسم السهو. حصل على الدكتوراه في التربية من جامعة إكستر في المملكة المتحدة، 2016. **الاهتمامات البحثية**: الإبداع، التفوق العقلي، مهارات التفكير، أساليب التدريس، الخطة التربوية الفردية، الفئات الخاصة.

للاستشهاد

عباس، زينب عبدالرضا، السهو، حامد جاسم. (2026). الأبعاد التعليمية في قانون رعاية المعاقين رقم 8 لسنة 2010 بدولة الكويت: دراسة تحليلية مقارنة. *المجلة التربوية*، *40*(158)، 51-81.

http://doi.org/10.34120/joe.v40i158.817

To Cite

Abbas, Z. A., & Alsahou, H. J. (2026). The Educational Aspects of the Disabled Care Law No. 8 of 2010 in the State of Kuwait: An Analytical Comparative Study. *The Educational Journal*, *40*(158), 51–81.

http://doi.org/10.34120/joe.v40i158.817

THE EDUCATIONAL JOURNAL

A refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Issue No. 158

The Educational Aspects of the Disabled Care Law No. 8 of 2010 in the State of Kuwait: An Analytical Comparative Study

Dr. Zainab A. Abbas - Dr. Hamed J. Alsaho

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 810 X

Online ISSN: 3005-6292

Issue No. 158 Vol. 40

Ramadan 1447 - March 2026